

أيضاً، قرارات تعني فصل الجليل عن إسرائيل وإعادة لاجئي العام ١٩٤٨. ان تصريح عرفات بشأن استعداده للدخول في مفاوضات مباشرة ليس الا مناورة، القصد منها التضييق الاعلامي... وعندما تعلن اسرائيل عن استعدادها لاجراء مفاوضات مباشرة من أجل السلام، تعقد المفاوضات مع حكومات ودول وليس اتصالات مع منظمات سياسية؛ وكـم بالحري اذا كانت أوساط [فدائية] على غرار م.ت.ف.. (زلمان شوفال، *يديعوت احرونوت*، ١٤/٩/١٩٨٧).

ويتفق مع هذا الرأي صحفي آخر، كتب: «اذا كان عرفات أراد أن يكون في دائرة الضوء، فان نشاطه الأخير في جنيف قد توج بنجاح باهر. انه، بحق، فنان في العلاقات العامة. فقد أعلن، في المؤتمر الصحافي، عن استعداده لاجراء مفاوضات مباشرة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، وفوراً كان هناك معلقون انطلقوا ليزفوا البشرى حول وجود تحول في مواقف م.ت.ف. ولسبب ما، لم ينتبهوا إلى أن عرفات أضاف، أيضاً، قرارات الأمم المتحدة كافة، أي تلك القرارات المناهضة لإسرائيل، والتي من بينها، أيضاً، قرار التقسيم، وكذلك القرار الذي يصف الصهيونية بالعنصرية؛ فأى تحول وأي تجديد؟» (مارك غيفن، *عمل همشمار*، ١٤/٩/١٩٨٧).

وأخذ رابع خطأً ووسطاً في تقويمه للأمر، حيث كتب: «انني اتفق مع هؤلاء الذين يدعون بأن كلمات عرفات الأخيرة في جنيف لا تتضمن أي تجديد. فلقد قال هو وممثلون آخرون من م.ت.ف. تلك الكلمات مرات عديدة، سواء أكان ذلك شفهيّاً أم كتابياً، بما في ذلك صيغة الاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، في إطار قرارات الأمم المتحدة كافة. ولكن من الناحية الأخرى، لا يوجد أي جديد في الرد الرسمي الاسرائيلي، الذي اعتبر الموضوع مجرد خدعة اعلامية غير جدية... أما السبيل الوحيد لاختبار جدية الفلسطينيين تجاه التسوية، التي توافق عليها اسرائيل على الأقل وفقاً لوجهة نظر المعراخ، هو قبول مبدأ التفاوض، ولكن مع وضع شروطه، مثل الوقف الفاعل لعمليات 'الارهاب'. وإذا كان طراً، بحق، تحول على الموقف الفلسطيني، فسوف يفتح الطريق للتفاوض، وربما، أيضاً، للسلام. وإذا كان كل شيء مجرد دعاية، فاننا لن نخسر شيئاً... وبهذا نمزق قناع الدعاية ونحسن صورتنا في العالم، ونوحد الجمهور في اسرائيل في مواجهة العدو المشترك، بعد أن تسربت الشكوك بين صفوفنا...» وخلص إلى «أن رفض اسرائيل الرسمي تجاه تبني الموقف يشير إلى أن القيادة السياسية في اسرائيل تخشى أن يكون الموقف الفلسطيني الجديد - القديم، ليس مجرد دعاية هذه المرة» (دافيد شاحم، *يديعوت احرونوت*، ١٤/٩/١٩٨٧).

أما دان أفيدان، فلم يوافق على بعض ما جاء في هذا الرأي، لكنه ذهب في تقويمه إلى قدر أكبر من الايجابية، حيث رأى أن الجديد في رسالة عرفات، هو «استعداده للاعتراف بإسرائيل، اذا اعترفت بـ م.ت.ف. كذلك إيقاف الاعمال الفدائية على أساس متبادل». كتب أفيدان: «ليس ثمة شك، من ناحية المواقف المعلنة، في أن تغيراً طراً على توجه م.ت.ف. تجاه حل النزاع مع اسرائيل، منذ أواخر الستينات وحتى الرسالة الأخيرة التي نسبت إلى عرفات. وهذا التغير، اذا كان حقيقياً، بالفعل، فانه يعكس تحولاً في موقف م.ت.ف. والسبيل لاختبار ما اذا كان هذا التحول حقيقياً، لا يتمثل في الرفض الفاعل للاقتراحات المنسوبة إلى عرفات... وانما في ابداء الاستعداد لاجراء اتصالات مع م.ت.ف.» (دافار، ١٥/٩/١٩٨٧).

ويرى غيره انه على الرغم من اعتبار كلمات عرفات بمثابة مناورة، وعلى الرغم من رفض شامير لها، فان قيامه بايفاد مستشاره إلى بيطون يدل على أن هذا الرفض لا يساوي المايكروفون الذي انطلق منه. «فقد فتح مبعوث شامير إلى بيطون ثغرة في جدار 'اللاءات' الاسرائيلية. ونأمل في أن يقرأ المعتدلون في م.ت.ف. العنوان الذي على الحائط» (دان مرغلتي، *هآرتس*، ١٣/٩/١٩٨٧).

أما بنحاس عنباري، فقد كتب في سياق تعليقه على الرفض الرسمي الاسرائيلي: «لقد جاء الرد الاسرائيلي سريعاً عبر القيام باعتقال رئيس جمعية الدراسات الفلسطينية، فيصل الحسيني، للمرة الثالثة في غضون ستة شهور، بهدف تهدئة الاردن واحاطته علماً بأن اسرائيل لا تنوي تغيير سياستها تجاه الفلسطينيين أنصار م.ت.ف. وقد جاء الاعتقال، هذه المرة، بعيداً من ملفه الأمني، اذا كان هناك مثل هذا الملف - بل انه